الكسب عند الأشاعرة

والرد على الشبهات العقلية

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

الأردن – عمان

الأستاذ مشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – سابقا

dr.abedalrhman@gmail.com

الملخص:

أظهرت الدراسة قول أهل السنة في أفعال العباد، وأنها مخلوقة لله تعالى، وأن العباد فاعلون لأفعالهم على الحقيقة، ولهم قدرة في أفعالهم، ولها تأثير من جنس تأثير الأسباب في مسبباتها، وهذا القول هو الموافق للشرع والعقل والفطرة.

وتناولت الدراسة بيان حقيقة الكسب عند الأشاعرة، ومعنى الكسب عند عامتهم: نفي أثر قدرة العبد في فعله، وإثبات التأثير لله تعالى وحده.

وناقشت الدراسة أهم الشبهات العقلية التي أدت إلى القول بالكسب منها: عدم التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول.

ومما توصل له البحث بطلان القول بالكسب من جهة عقلية، وفساد هذه المقالة لما يلزم عليها من لوازم باطلة.

الكلمات الافتتاحية: القدر، الأشاعرة، الكسب، أفعال العباد، الشبهات العقلية.

الكسب عند الأشاعرة والرد على الشبهات العقلية

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

The earning according to the Asharites and the response to intellectual doubts

ABDELRAHMAN ALI MOHD DWEIB
Amman– Jordan

Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
dr.abedalrhman@gmail.com

summary:

The study demonstrated the position of the Sunni scholars regarding the actions of human beings, stating that they are created by Allah, the Exalted, while human beings are the true performers of their actions. They possess capability regarding their actions, and this capability has an effect similar to the effect of causes on their outcomes. This view is consistent with revelation, reason, and human nature.

The study also addressed the clarification of the concept of **kasb (acquisition)** among the Ashʿarites, explaining that its meaning according to most of them is the negation of the effect of the servant's ability in his action, and the affirmation that the true effect belongs to Allah alone.

Furthermore, the study discussed the most important rational doubts that led to the doctrine of kasb, including the failure to distinguish between creation and the created, and between the act and its result.

Among the conclusions reached by the research is the invalidity of the doctrine of kasb from a rational perspective, and the corruption of this doctrine due to the false implications it necessarily entails.

Keywords: Predestination, Ash'arites, acquisition, the actions of servants, intellectual doubts.

الكسب عند الأشاعرة والرد على الشبهات العقلية

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن معرفة القدر والإيمان به هو من أسمى المقاصد، وهو قطب رحى الدين ونظامه، وهو ركن الإيمان وأساسه، ومن المقالات المهمة في باب القدر مقالة الكسب الأشعري، التي استندت على أصل معلوم من الدين، وهو إثبات عموم قدرته تعالى، وشمول مشيئته لجميع الخلائق، والإقرار بأن الله تعالى خالق لكل شيء، بما في ذلك أفعال العباد، فهي مخلوقة لله تعالى، وكل ذلك حق لا مرية فيه، ولكن في المقابل، قالوا: بالكسب، وعامتهم قالوا: لا مدخل لقدرة العبد في فعله، وبالتالي فإن الإنسان مختار في الظاهر ومجبور في الباطن على فعله، ولا يخفي على أحد مدى خطورة هذه المقالة، لأنها باختصار تتقاطع مع مقالة الجبرية.

إن المقصد الأساسي لهذه الدراسة هو مناقشة الأشاعرة في دعواهم، والبحث في أصول مقالتهم، والشبهات العقلية التي أدت إليها، وما ترتب على ذلك في زعمهم من استحالة الجمع بين خلق الله تعالى لأفعال العباد، وبين نسبة أفعال العباد للعباد على الحقيقة.

ولا يخفى على أحد أهمية الموضوع، ومدى أثره على مباحث الاعتقاد، وعلى الخلاف الحاصل عند المنتسبين للعلم، ولا تزال هذا الموضوعات بحاجه إلى مزيد اهتمام، وعناية من قبل العلماء والباحثين، وذلك بتسليط الضوء على مسائله، ومشكلاته، وبيان الصحيح من الأقوال التي لا تتعارض مع المعقول والمنقول، وهذه الدراسة تأتي في هذا السياق، وهي جهد المقل المقصر، الذي أسأل الله تعالى منه العناية والتوفيق.

مشكلة البحث:

دراسة مقالة الكسب عند الأشاعرة، والشبهات العقلية التي أدت إلى القول به.

تساؤلات البحث: يجيب البحث عن عدة تساؤلات:

- ما أثر قدرة العبد في فعله عند أهل السنة.
- ما حقيقة الكسب عند الأشاعرة.
- ما الشبهات العقلية لمقالة الكسب عند الأشاعرة.

أهمية الموضوع

أولاً: الاختلاف في باب القدر، ترتب عليه ظهور مقالات منحرفة، كانت سببا في تفرق الأمة.

ثانيا: البحث في التمويهات العقلية التي أدت إلى ظهور مقالة الكسب ونقدها.

ثالثا: بيان موقف أهل السنة في باب أفعال العباد، وإظهار وسطية أهل السنة.

رابعا: أهمية الكلام في قدرة العبد، ومدى التأثير في الأفعال من دقيق العلم، الذي تزل فيه الأفهام والتصورات.

خامسا: الرد على قول الأشاعرة بالكسب، ودفع شبهاتهم العقلية.

أهداف الدراسة:

أولاً: بيان أثر قدرة العبد في فعله عند أهل السنة.

ثانيا: جمع المادة العلمية المتعلقة بمقالة الكسب الأشعري ودراستها.

ثالثا: دفع شبهات العقلية للكسب الأشعري.

المنهج البحث:

المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، والذي يعتمد على جمع المادة العلمية المتعلقة بالكسب عند الأشاعرة وتبويبها وتحليلها، والرد على شبهاتهم العقلية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة في موضوع الكسب الأشعري، اذكر منها:

- (خلق أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم) لفهد بن عبدالعزيز السنيدي، مقدم لمجلة كلية الآداب: جامعة بنها، العدد ٤٠، ٢٠١٥م، لم يتطرق الباحث في بحثه لموضوع الأدلة العقلية للكسب عند الأشاعرة.
- (الشبهات العقلية عند الجهمية على الجبر وإبطالها) لخيرية بنت محمد القحطاني، مقدم لمجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٠م، تناولت الباحثة موضوع الكسب الأشعري في حوالي صفحتين، ولم تعرج على الشبهات العقلية للكسب.

- (نقد أدلة الرازي العقلية في القول الجبر) لسلطان بن عبد العربي، مقدم لمجلة الأندلس، جامعة الشلف، الجزائر، العدد ١٤، ١٤٤٠هـ، تناول الباحث أدلة الرازي العقلية على القول بالجبر من خلال دليلين: الأول: دلالة الترجيح على القول بالجبر، والثاني: دلالة العلم الإلهي على القول بالجبر.

البحث من خلال العنوان مقتصر على أدلة الرازي على الجبر(١)، ومن جهة أخرى اكتفى الباحث بمناقشة دليلين للرازي على القول بالجبر، بينما بحثي لم اقتصر على أدلة الرازي فحسب بل هو أعم من ذلك، وقد تم في بحثي مناقشة ستة شبهات عقلية على الكسب.

- (أفعال العباد بين السلف والمتكلمين) لصالح بن درباش الزهراني، مجلة الدراسات العقدية، العدد ١٤، السنة السابعة، ١٤٣٦هـ، تناول الباحث موضوع أدلة الجبرية العقلية ورد عليها بشكل مختصر في المبحث الثاني، وفي المبحث الثالث: تناول موضوع الكسب عند الأشاعرة: فبين معناه ثم نقده: من جهة المصطلح، ومن جهة مآل القول، وبين أن قولهم: يؤول إلى القول بالجبر، ثم أشار إلى أدلتهم، وقال: أنها لا تخرج عن أدلة الجبرية، ثم تناول لفظ (التأثير) وبين أنه لفظ مجمل ينبغي التفصيل فيه، والخلاصة أن الباحث لم يتناول موضوع الشبهات العقلية لنظرية الكسب عند الأشاعرة.

خطة البحث

المقدمة.

المبحث الأول: قول أهل السنة في أفعال العباد.

المبحث الثاني: حقيقة الكسب عند الأشاعرة.

المبحث الثالث: حصر معنى القدرة المحدثة بالخلق والإيجاد عند المعتزلة والجبرية.

المبحث الرابع: الرد على الشبهات العقلية للقول بالكسب.

الخاتمة.

---

(١) الرازي من متأخري الأشاعرة وقول الأشاعرة في القدر يعتبر عند علماء الفرق من أقوال (الجبرية المتوسطة) الذين يثبتون فعل العبد من غير تأثير في المفعول. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٩٧، مؤسسة الحلبي، التعريفات، الجرجاني، ص٧٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

المبحث الأول

قول أهل السنة أفعال العباد

باب القدر من الأبواب الكبرى التي احتدم فيها الخلاف بين الفرق، وأكثر الخلاف حاصل في أفعال العباد، هل أفعال العباد مخلوقة لله تعالى أو مخلوقة للعباد؟ وهل العباد فاعلون لأفعالهم على الحقيقة؟ أم ليس لهم فعل ولا قدرة ولا تأثير في أفعالهم، بل تنسب لهم الأفعال على سبيل المجاز.

وأهل السنة يقولون: أن الله خالق كل شيء فلا خالق سواه، فهو المنفرد باختراع الأعيان والذوات، وابتدع المصنوعات والمخترعات[٢]، وهذا إطلاق الأمة قاطبة منذ أول الإسلام إلى عصرنا: أنه لا خالق إلا الله، كإطلاقهم أن لا إله إلا الله، على حدّ متساوٍ[٣].

واستدل أهل السنة على خلق أفعال العباد، بأدلة كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصَّافَّات : ٩٦] قال ابن كثير في تفسيره: "فهناك قولين للمفسرين في (وما): الأول: أنها ما المصدرية فيكون تقدير الكلام خلقكم وعملكم، والثاني: أن يكون بمعنى: (الذي) ويكون التقدير والله خلقكم، والذي تعملونه، قال: وكلا القولين متلازم"[٤]، والأول أظهر لما رواه البخاري في خلق أفعال العباد، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى يصنع كل صانع وصنعته"[٥]

واستدلوا كذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾﴾ [الأَنفَال : ١٧] قال الإمام الطبري في تفسيره:

---

(٢) القاضي عبد الوهاب البغدادي، شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ص٢٤١، دبي: دار البحوث للدراسات، ط١، ٢٠٠٤م.

(٣) المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٤) تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٦، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.

(٥) صحيح، رواه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، ص١١٧، دار المعارف، الرياض، قال الحافظ ابن حجر: هذا الحديث هو بحديث صحيح، انظر: فتح الباري، ابن حجر، ج١٣، ص٦٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.

"فأضاف جل ثناؤه قتلهم إلى نفسه، ونفاه عن المؤمنين به الذين قاتلوا المشركين، إذ كان جل ثناؤه هو مسبب قتلهم.... ففي ذلك أدل الدليل على فساد قول المنكرين أن يكون لله في أفعال خلقه صنع به وصلوا إليها، وكذلك قوله لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] فأضاف الرميَ إلى نبي الله، ثم نفاه عنه، وأخبر عن نفسه أنه هو الرامي؛ إذ كان جل ثناؤه هو الموصل المرمَّى به إلى الذين رُموا به من المشركين، والمسبب الرمية لرسوله، فيقال: للمنكرين ما ذكرنا: قد علمتهم إضافة الله رمى نبيه صلى الله عليه وسلم المشركين إلى نفسه، بعد وصفه نبيه به، وإضافته إليه ذلك فعلٌ واحدٌ، كان من الله بتسبيبه وتسديده، ومن الرسول صلى الله عليه وسلم الحذف والإرسال، فما تنكرون أن يكون كذلك سائر أفعال الخلق المكتسبة من الله، الإنشاء والإنجاز بالتسبيب، ومن الخَلق الاكتساب بالقوى"(٦)

واستدلوا بالعموم في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ۗ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾ [الرَّعْد : ١٦] ، والمقصود بأن: "كل شيء يصدق عليه أنه مخلوق جوهراً كان أو عرضاً، فعلاً لعبيده أو غيره فالله خالقه، فلا يبقى بقية يحتمل معها الاشتراك إلا عند كل أثيم أفاك"(٧) إلى غير ذلك من الأدلة النقلية التي تدل على هذا المعنى.

والعقل الصحيح يدل على خلق أفعال العباد، فكل الحوادث مخلوقة لله تعالى، وأفعال العباد حادثة وممكنة، فهي مندرجة في عموم هذا الحكم، ولا تخرج عن هذا العموم، قال ابن تيمية في منهاج السنة: "أفعال العباد حادثة بعد أن لم تكن، فحكمها حكم سائر الحوادث، وهي ممكنة من الممكنات، فحكمها حكم سائر الممكنات"(٨)

(٦) تفسير الطبري، الطبري، تحقيق: عبدالله التركي، ج١١، ص٨٢، ٨٣، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

(٧) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ضمن كتاب الكشاف، ابن المنير، تحقيق: أبي عبدالله الداني ،ج٢، ص٣٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

(٨) منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٣، ص١١٦، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

والعبد له قدرة وإرادة، والعباد فاعلون لأفعالهم على الحقيقة

ويقرر أهل السنة بأن العباد فاعلون لأفعالهم على الحقيقة، ولهم قدرة وإرادة، كما دل عليه السمع في كثير من المواطن، فالعبد فاعل لفعله، وله استطاعة وقوة وطاقة، وله مشيئة من غير استقلال، والله تعالى هو الخالق الموجد، وله تعالى المشيئة المطلقة النافذة في خلقه، والعبد مشيئته مقيدة بمشيئة الله تعالى، وفعل العبد وقدرته من جملة الأسباب والقوى المؤثرة، التي أودعها الله في خلقه، والتي تحتاج إلى غيرها من الأسباب، وإلى ارتفاع الموانع عنها لتنفذ، ولا تنفذ إلا بعد مشيئة الله وإذنه.

قال السفاريني: "وهذا مذهب السلف ومحققي أهل السنة أن الله تعالى خلق قدرة العبد وإرادته وفعله، وأن العبد فاعل لفعله حقيقة ومحدث لفعله، والله سبحانه جعله فاعلا له محدثا له، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝٣٠﴾ [الإنسان : ٣٠]، فأثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة الله تعالى، وهذا صريح قول أهل السنة في إثبات مشيئة العبد، وأنها لا تكون إلا بمشيئة الرب"(٩)

والعقل الصحيح دل على إثبات حقيقة فعل العبد واختياره، وهذا أصل ظاهر لا مرية فيه، لأنه محسوس ومعقول، بحيث: يجد الإنسان من نفسه، أن أفعاله الاختيارية تابعة لإرادته، تركا وفعلا، وأن له قدرة حقيقية في أفعاله، وهذا شعور ضروري في الإنسان، لا يمكن إنكاره، ومن خلال ذلك يجد الإنسان فرقا واضحا، بين أفعاله الاختياري والاضطراري، وهذا الفرق هو الذي يترتب عليه الثواب والعقاب، ويتعلق به التكليف، وتتحقق به مسؤولية العبد عن أفعاله،"فإن الإنسان ليدرك إدراكا حسيا، ويعلم بضرورة العقل وبديهته، علما لا يخالجه شك، ولا يداخله مرية، أن بين صحيح الأعضاء، وبين من لا صحة لأعضائه فرقا كبيرا، فإن صحيح الأعضاء يفعل القيام، والقعود وسائر الحركات مختارا غير مكره، ولا يضطر ولكن سقيم الأعضاء لم يفعله أصلا، فهذا الفرق يدل على أن العبد فاعل مختار"(١٠)

ط١، ١٩٨٦م.

(٩) لوامع الأنوار البهية، السفاريني، ج١، ص٣١٣، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٩٨٢م

(١٠) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض، ج٥، ص٤٠، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، تعليق المحقق.

ولأهل السنة ثلاثة ركائز في باب قدرة العبد يحسن التأكيد عليها:

الركيزة الأولى: تفاوت قدرة العباد تفاوتا عظيما حسا ومعنى، وهذا محل اتفاق للعقلاء وأنه لو اشترك اثنان في فعل معين لكان لكل واحد قدرته المخالفة لقدرة الثاني، ولا بد أن يكون مقدور أحدهما دون مقدور الآخر(١١)

ومعلوم ببداهة العقول الفرق والبون الواسع بين قدرة الخالق وقدرة المخلوق، وعدم تماثلهما، فالاشترك في اسم القدرة لا يعني بالضرورة التكافأ والتمثيل في المسمى، "فهناك فرق ظاهر بين ما يضاف إلى قدرة الله تعالى، وما يضاف إلى قدرة العبد من أفعال العباد، فقدرة الرب تعالى تتعلق بالفعل من جهة الإحداث والإيجاد من العدم، وهو سبحانه له القدرة التامة، وقدرة العبد تتعلق بالفعل على جهة التوسط، وعلاقة السبب بمسببه(١٢)

وكثير من الالتباس يزول بإثبات إضافتين لأفعال العباد، إضافة فعل العبد لله تعالى من جهة الخلق والإيجاد، وإضافة فعل العبد للعبد من جهة الكسب والتسبب، ولا تعارض بين إثبات الإضافتين، فإن العبد له قدرة وفعل، والله تعالى خالق العبد وخالق لفعله وقدرته، قال الطبري: وأفعال العبد تُنسب له من جهة الكسب بالقوى، وتنسب لله من جهة الإنشاء والإيجاد والتدبير(١٣)

الركيزة الثانية: لفظ التأثير لفظ مجمل يحتاج إلى تفصيل:

التأثير لفظ مجمل يشتمل معنى حق يجب إثباته، ويشتمل معنى باطل يجب نفيه، وإطلاق اللفظ من غير تقييد يوقع في التباس وخلط للمعاني، فلفظ التأثير يحتمل معنيين:

الأول: إذا قصد به تأثير الأسباب ووسائط في المسببات، وأنها شرط لا يتحقق المقدور إلا بها فهذا المعنى حق، قال ابن تيمية: "وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه تعالى الفعل بهذه القدرة، كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والمخلوقات بوسائط وأسباب، فهذا حق وهذا شأن جميع الأسباب

---

(١١) انظر: مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٨، ص١٥، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ٢٠٠٤م.

(١٢) نقد أدلة الرازي العقلية في القول الجبر، سلطان بن عبيد العربي، ص ١٧٧، مجلة الأندلس، جامعة الشلف– الجزائر، العدد ١٤، ١٤٤٠هـ، السنة الرابعة.

(١٣) تفسير الطبري، ج١٣، ص٥٨٨، ٥٨٩، ج٩، ص٥٣٦.

والمسببات[١٤] "التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع –وكل ذلك بخلق الله تعالى – فهذا حق، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابتة بهذا الاعتبار"[١٥]

الثاني: إذا قصد به معنى الاختراع والإيجاد فهذا لا يكون إلا لله تعالى وحده ولا يجوز أن يشاركه غيره في هذا المعنى.

قال ابن تيمية: أن لفظ (التأثير) لفظ مشترك فإن قصد به الانفراد بالاختراع والتوحيد بالاختراع ، فحاشا لله لم يقله سني، وإن قصد به نوع معاونه إما في صفة من صفات الفعل، أو في جه من وجوهه، كما قاله كثير من متكلمي أهل السنة، فهو أيضاً باطل بما به يبطل التأثير في ذات الفعل، إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله تعالى في ذرة أو فيل، وهل هو إلا شرك دون شرك"[١٦] "وأن فسر التأثير بأن الموثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون، ولا معاوق مانع، فليس شيء من المخلوقات مؤثر، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند له"[١٧]

الركيزة الثالثة: قدرة الإنسان على فعله من جنس تأثير السبب في المسبب، وهذه العلاقة ضرورية، واعتقاد عدم استقلالها بالتأثير، وإنما لا بد أن ينضم إليها شروط أخرى يجب تحققها، ويمتنع عنها العوائق المانعة من تأثيرها في مسببها حتى تتم العلاقة ويتحقق وجود المسبب، ذلك أن كل مسبب ليس مستقلاً بالتأثير منفرداً لأن له شريكاً يعاونه، وله أيضاً ضد يمانعه، فإذا لم تتم معاونة الأسباب الأخرى المشاركة وتنتفي الأضرار والعوائق المانعة لم يحصل المسبب، فالمطر وحده لا ينبت النبات، بل لا بد أن تنضم إليه عوامل أخرى لا تقل في تأثيرها عن المطر، فلا بد من اعتدال الهواء، وكون التربة صالحة، فإذا نزل المطر، وبذر النبات في أرض جدباء، وفي صخر فمن العبث أن ننتظر إنبات الزرع[١٨].

(١٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨، ص٣٨٩.

(١٥) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨، ص١٣٤.

(١٦) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨، ص٣٨٩.

(١٧) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج٨، ١٣٤.

(١٨) انظر: الجليند، قضية الألوهية، ص١٥٢، ١٥٣، ٣٤. دار قباء، القاهرة، ٢٠٠١م.

قال ابن القيم: "وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن تكون شرطًا، أو جزء سبب، والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتّة، وأسهل الأفعال فتح العين لرؤية الشيء، فهب أن فتح العين فعل العبد إلا أنه لا يستقل بالإدراك، فإن تمام الإدراك موقوف على خلق الدرك، وكونه قابلًا للرؤية، وخلق آلة الإدراك وسلامتها، وصرف الموانع عنها، فما تتوقف عليه الرؤية من الأسباب والشروط التي لا تدخل تحت مقدور العبد أضعاف أضعاف ما يقدر عليه، من تقليب حدقته نحو المرئي، فكيف يقول عاقل: إن جزء السبب أو الشرط موجِب مستقل لوجود الفعل؟!

وهذا الموضع مما ضَلَّ فيه الفريقان، حيث زعمت القدرية أنه موجِب للفعل، وزعمت الجبرية أنه لا أثر له فيه، فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول، وخرجت عن السمع والعقل.

والتحقيق أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذي يجب به الفعل، فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه فقد خرج عن موجِب العقل والشرع"[١٩].

(١٩) شفاء العليل، ابن القيم، تحقيق: زاهر بن سالم بَلفقيه، ج١، ص٤٦٦، ط٢، ٢٠١٩، دار ابن حزم، بيروت

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

المبحث الثاني

حقيقة الكسب عند الأشاعرة

يتفق الأشاعرة على كون أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، وإن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئا منها، قال الأشعري: "وأجمعوا على أنه خالق لجميع الحوادث وحده لا خالق لشيء منها سواه"(٢٠) وقال أيضا: وإن سيئات العباد يخلقها الله وإن أعمال العباد يخلقها الله، وإن العباد لا يقدرون أن يخلقوا منها شيئا(٢١)

ويفرق الأشاعرة بين ما يقع بقدرة قديمة وما يقع بقدرة حادثة فالقدرة القديمة: هي التي يقع بها الفعل، وهي بمعنى الخلق والإيجاد والفعل، وتكون للخالق عز وجل، والقدرة الحادثة وهي مقارنة للقدرة القديمة محل للفعل من غير تأثير فيه، وهذه للعبد، قال الأشعري: "فإنه لا يفعل بقدرة قديمة إلا خالق، ومعنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، وهذا قول أهل الحق"(٢٢)

قال ابن فورك موضحا مذهب الأشعري: وكان يذهب – أي الأشعري– في تحقيق معنى الكسب والعبارة عنه إلى أنه ما يقع بقدرة محدثة، وكان لا يعدل عن هذه العبارة في كتبه ولا يختار غيرها من العبارات عن ذلك، وكان يقول: إن عين الكسب وقع على الحقيقة بقدرة محدثة ووقع على الحقيقة بقدرة قديمة، فيختلف معنى الوقوع فيكون، وقوعه من الله تعالى بقدرته القديمة إحداثا ووقوعه من المحدث بقدرته المحدثه اكتسابا، وكان لا يمتنع من إطلاق القول بمقدور بين قادرين أحدهما: خالقه والآخر: مكتسبة، وكان يمنع إطلاق القول بفعل بين فاعلين حقيقة(٢٣)

وقد تنازع الأشاعرة وتباينت أقوالهم في أثر قدرة العبد في فعله بين من يقول: بإثباتها، أو إثباتها في بعض صفاتها،

---

(٢٠) رسالة إلى أهل الثغر، الأشعري، ص٢٥٤، تحقيق: عبدالله شاكر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١٤١٣هـ.

(٢١) مقالات الإسلاميين، الأشعري، تحقيق: : هلموت ريتر، ١، ص٥٣٩، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

(٢٢) المصدر السابق، ص٥٣٩.

(٢٣) مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، ص٩٢، دار المشرق، بيروت ١٩٨٧م.

أو من يقول بعدم تأثيرها مطلقا؟

وعامة الأشاعرة على نفي أثر قدرة العبد في فعله وإثبات التأثير لله تعالى وحده، قال الرازي: "إن المؤثر في حصول هذا الفعل هو قدرة الله تعالى، وليس لقدرة العبد في وجوده أثر، وهذا قول أبي الحسن الأشعري وأكثر أتباعه كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وابن فورك"(٢٤)

قال الإيجي: "والقدرة الحادثة على رأينا، فإنها لا تؤثر، وليست مبدأ لأثر"(٢٥) وهذا المبدأ يوافق أصل من أصول الجبرية، وهذا بدوره دفع اتباع المذهب إلى تطوير قول الأشعري وتعديله، قال عبد الرحمن البدوى: "يظهر أن موقف أبي الحسن الأشعري لا يمكن قبوله ولا بد من تعديله، فعدله الباقلانى؛ بأن أثبت للقدرة الإنسانية تأثيرًا، هو حال به يتصف صاحب القدرة بكسبه لهذا الفعل، وجعل هذه الحال هي التي ينالها العقاب والثواب، لكن الجويني رأى أن هذا غير معقول، ويساوى نفى التأثير الذي قال به الأشعري، ولهذا خطا خطوة أبعد فأقر قيام نسبة حقيقية بين فعل العبد وبين قدرته، لكن في غير أمور الإحداث والخلق، وهذه النسبة تطرد من فعل إلى سببه، باستمرار حتى نصل إلى مسبب الأسباب؛ أي الله تعالى(٢٦)

نقد مفهوم الكسب أجمالا:

القول بعدم تأثير قدرة العبد في مقدورها هي القضية المحورية في النزاع، والأشاعرة لم تفرق بتفريق منضبط بين فعل العبد الاختياري والاضطراري، فقالوا: لا مدخل للقدرة المحدثة في أفعال العبد، في كل أحواله، وهذا تسبب في كثرة الإيرادات على قولهم، قال ابن القيم وهو يحكي مذهب الأشعري في الكسب: "قال الأشعري: القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع بها المقدور ولا صفة من صفاته، بل المقدور بجميع صفاته واقعٌ بالقدرة القديمة، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه، وتابعه على ذلك عامة أصحابه"(٢٧).

(٢٤) المطالب العالية، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، ج٩، ص٩-١٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

(٢٥) المواقف في علم الكلام، الإيجي، ص١٥٠، مكتبة المتنبي، القاهرة.

(٢٦) مذاهب الإسلاميين، عبدالرحمن بدوي، ص٦٠٤، ط٣، ١٩٨٣م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢٧) ابن القيم، شفاء العليل، تحقيق: مصطفى أبو النصر، ج١، ص٣١٤، الطبعة الثالثة،٢٠٠٢م، مكتبة السوادي، السعودية.

وبعبارة أخرى فمعنى الكسب "أنه متى خلق الله القدرة التي هي العرض مقارنة لذلك الفعل، كان ذلك الفعل اختياريا ومكسوبا للعبد دون أن يكون لقدرته فيه مدخل أصلا، وإن لم يخلق الله تلك القدرة المقارنة للفعل، بل خلق الفعل في العبد فقط، كان ذلك الفعل اضطراريا، ولم يكن مكسوبا للعبد"(٢٨)

وهذا التصور كان سببا في نقد هذه النظرية، قال ابن رشد: "وأما التوسط الذي تروم الأشعرية أن تكون هي صاحبة الحق بوجوده، فليس له وجود أصلاً. إذ لا يجعلون للإنسان من اسم الاكتساب إلا الفرق الذي يدركه الإنسان بين حركة يده عن الرعشة وتحريك يده بالاختيار. فإنه لا معنى لاعترافهم بهذا الفرق إذا قالوا: إن الحركتين ليستا من قبلنا، لأنه إذا لم تكونا من قبلنا، فليس لنا قدرة على الامتناع منهما، فنحن مضطرون، فقد استوت حركة الرعشة والحركة التي يسمونها كسبية في المعنى، ولم يكن هنالك فرق إلا في اللفظ فقط، والاختلاف في اللفظ ليس يوجب حكماً في الذوات، وهذا كله بين بنفسه"(٢٩).

وقد أكد هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: والأشعري يثبت للعبد قدرة محدثة وكسباً، ولكن يقول قدرته لا تأثير لها في المقدور، وما أثبته من الكسب لا يتحقق الفرق بينه وبين الفعل، فكأن حقيقة قوله في أفعال العباد هو معنى قول جهم(٣٠)

وخلاصة ما سبق: أن قول الأشاعرة بالكسب يتقاطع مع قول الجبرية في المعنى وإن خالفوهم في الألفاظ، وقد صرح الأشاعرة: بأن العبد مختار في الظاهر مجبور في الباطن(٣١)، وهذا يظهر لنا مدى التوافق بين المذهبين، وعليه فيلزم على كل من المذهبين ما يلزم على الآخر.

---

(٢٨) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض، ج١، ص٢٨٤، ط١ – ١٤١٨ هـ. دار إحياء التراث العربي – بيروت، تعليق المحقق.

(٢٩) الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد، تحقيق: محمد عابد الجابري، ص ١٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

(٣٠) الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، ص١٤٩، دار المنهاج الرياض ط١، ١٤٢٦هـ

(٣١) انظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، ج٢، ص ٤٥٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

المبحث الثالث

حصر معنى القدرة المحدثة بالخلق والإيجاد عند المعتزلة والجبرية

ومحل الخلاف في مفهوم القدرة ومدى تعلقها بأفعال العباد، وهل يتصور تعلق القدرة بغير معنى: الإحداث والإيجاد؟ أم هي محصورة في معنى الإحداث والإيجاد؟

من المعلوم أن حصر القدرة في معنى الإحداث والإيجاد ترتب عليه مغالطات كبيرة عند الفرق أشير إلى أهمها:

أولا: المعتزلة قالت: العبد مستقل بنفسه، ومستبد بحوله وقوته في فعله، ولولا ذلك لما ظهر كمال حجة الله على عباده، ولما تحققت مسؤولية العبد عن فعله زعمهم أن العبد هو الذي يُوجد فعل نفسه، وأن الشر ليس من جهة الله تعالى، وقد "أجمعوا أن الله لا يحب الفساد، ولا يخلق أعمال العباد، بل العباد يفعلون ما أمروا به، ونهوا عنه بالقدرة التي خلقها الله لهم وركبها فيهم"(٣٢)، "ويقولون: أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم، وأثبتوا لأنفسهم غنى عن الله عزَّ وجلّ، ووصفوا أنفسهم بالقدرة على ما لم يصفوا الله بالقدرة عليه، كما أثبت المجوس للشيطان من القدرة على الشر، ما لم يثبتوه الله عز وجل"(٣٣).

وقول القدرية هذا منقوض بالفطرة السليمة وبالحس، وذلك لما يجده الإنسان في نفسه من ضعف، وفقر ملازم لذاته فيطلب العون من ربه في كل أحواله، ليتحقق له ما يطلب من حوائج الدنيا، فالعبد يجد في نفسه عدم استقلاله بتحصيل ما يريد، ولو اشتد حرصه عليه، ولا يتحقق له ما طلب إلا بعد عون الله تعالى له، وهذا محل إجماع عند أهل السنة.

قال ابن الوزير في العواصم: "والذي أجمعت عليه فرق أهل السنة أن العبد غير مستقل بنفسه، وذلك لما يجده العاقل من الضرورة والفطرة العقلية من شدة الحاجة إلى إعانة ربه عز وجل ومالكه له، في كل أمر مع علمه الضروري بالتمكين، وطلب الاستعانة من ربه فيه، وعدم الهم، والعزم فيما لم يقدره الله عليه ، وعدم الطلب للاستعانة عليه"(٣٤)

---

(٣٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، المقالات لأبي القاسم البلخي، تحقيق: فؤاد السيد، ص٣، دار الفارابي، ط١، ٢٠١٧م.

(٣٣) تبيين كذب المفترى، ابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، ج١، ص١٥٨، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

(٣٤) العواصم والقواصم، ابن الوزير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ج٧، ص٧، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣،

ومن جهة أخرى يلزم من قول القدرية لوازم باطلة كثيرة، ومنكر من القول وزورا، قال ابن تيمية: "فساد قول القدرية من جهة أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فلا يكون في ملكه إلا ما شاءه، ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقه ومشيئته كما دل على ذلك السمع والعقل، وهذا مذهب الصحابة قاطبة، وأئمة المسلمين وجمهورهم، وهو مذهب أهل السنة"(٣٥)

ثانيا: الجبرية نسبت الإحداث إلى قدرة الرب، فهم لا تثبتون للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً(٣٦)

فالإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازاً، كما تنسب إلى الجمادات، كما يقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس إلى غير ذلك.

قال الأسفراييني في التبصير: "والجبرية تقول: لا اختيار لشيء من الحيوانات في شيء مما يجري عليهم، فإنهم كلهم مضطرون لا استطاعة لهم بحال، وإن كل من نسب فعلا إلى أحد غير الله فسبيله سبيل المجاز، وهو بمنزلة قول القائل سقط الجدار، ودارت الرحى، وجرى الماء وانخسفت الشمس"(٣٧)

فالتزموا نفي تعلق قدرة العبد بفعله مطلقا، وقالت: لا أثر لقدرة العبد البته، والأمور راجعة إلى الله تعالى في الابتداء والانتهاء، وهي بتقديره وتدبيره، فلا اختيار للعبد ولا فعل ولا قدرة، "وقالوا: إن القدرة تنحصر حقيقتها في الإحداث والإيجاد فقط، وإذا تعلقت بالإحداث، فإن الفعل لا يتعلق بقدرة أخرى، فالقدرة هي: التي يترتب عليها حدوث الفعل، وليس لها مفهوم آخر...ونظروا إلى أصل لا يشك فيه، وهو أن الله هو المتفرد بخلق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، وعموم قدرة الله مؤثرة في إيجادها، ثم بنوا على ذلك أنه يستحيل أن تتعلق فيهم قدرة أخرى، فيستحيل

١٩٩٤م.

(٣٥) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٨، ص٤٣.

(٣٦) الملل والنحل، الشهرستاني، ج١، ص٨٥، مؤسسة الحلبي.

(٣٧) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، الأسفراييني، كمال يوسف الحوت، ص ١٠٧، عالم الكتب، لبنان ط١، ١٩٨٣م.

أن تكون للعبد قدرة مؤثرة مع قدرة الله تعالى"(٣٨)

وبعبارة أخرى قالوا: بأن إثبات التأثير في قدرة العبد، يلزم منه مشاركة غير الله تعالى في أخص صفاته، وهي الخلق والإيجاد، ولذلك لم يثبتوا التأثير في الأشياء كلها، بما فيها قدرة العبد، قال الجلينـد في كتابه قضية الألوهية:"فمن رأى أن للعبد قدرة غير مؤثرة قال: ذلك ليُحافظ على كمال القدرة وعموم المشيئة، فألغوا أثر قدرة الإنسان في أفعاله، لأنهم رأوا أن وجود مؤثر آخر سوى الله، يُعد عجزاً في القدرة الإلهية، وهي مطلقة، وتحديد للمشيئة وهي عامة"(٣٩).

وجواب عن هذه الدعوى، التي ينقصها الدليل والبرهان، أن يُقال: هذا يلزم على القول باستقلال قدرة العبد، كما تقوله: القدرية، أما على قول أهل السنة: بأن قدرة العبد ليست بمعنى: الخلق والإيجاد، ولا هي مستقلة بالفعل، بل هي شرط أو سبب من جملة الأسباب، التي تحتاج إلى غيرها فلا يلزم ما ذكروا.

ويزول الالتباس بإثبات تعلق قدرة الله تعالى بفعل العبد من جهة، وإثبات تعلق قدرة العبد بفعله من جهة أخرى، وتفصيل ذلك بالقول: بأن قدرة الله تعالى متعلقة بالخلق والإيجاد، والذي ينفرد به تعالى وحده، ولا يمكن أن شاركه أحد فيه، وإلا تحقق الشرك باعتقاد أن غير الله تعالى يخلق مع الله تعالى- وهذا باطل-

وإنما إثبات قدرة للعبد غايتها أن تكون سببا لتحقيق الفعل، فهناك نسبتين: نسبة فعل العبد إلى الله تعالى وهي نسبة المخلوق إلى خالقه، ونسبة فعل العبد إلى قدرة العبد وهي نسبة السبب إلى مسببه، ولا تعارض في إثبات النسبتين.

(٣٨) انظر: نقد أدلة الرازي العقلية في القول الجبر، سلطان بن عبيد العربي، ص١٧٦، ١٧٧.

(٣٩) انظر: قضية الألوهية، محمد السيد الجليند، ص١٣٣، ١٥٥، ١٥٦.

د. عبدالرحمن علي محمد ذويب

المبحث الرابع

الرد على الشبهات العقلية للقول بالكسب

هناك شبهات عقلية أدت إلى القول بالكسب، أجملها على النحو التالي:

الشبهة الأولى: عدم التفريق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول:

قال ابن منظور: الخلق في كلام العرب: "ابتداع الشيء على مثال لم يسبق إليه، وكل شيء خلقه الله فهو مبتدئه، على غير مثال سبق إليه وأصل الخلق التقدير، فهو باعتبار تقدير ما منه وجودها، وبالاعتبار للإيجاد على وفق التقدير خالق.

والخلق على وجهين: أحدهما: الإنشاء على مثال أبدعه، والآخر: التقدير، والخالق: هو الذي أوجد الأشياء جميعها بعد أن لم تكن موجودة، وخلق الله الشيء يخلقه خلقا أحدثه بعد أن لم يكن، والخلق يكون المصدر ويكون المخلوق"(٤٠)

"والخلق: هو صفته وفعله تعالى القائم بنفسه والحاصل بمشيئته وقدرته"(٤١).

قال الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البَقَرَة : ١٦٤] "أي: إن في إنشاء السموات والأرض وابتداعهما، ومعنى خلق الله الأشياء: ابتداعه وإيجاده إياها بعد أن لم تكن موجودة"(٤٢) والخلق يطلق على معنيين:

"الأول: فعل الرب تعالى، فإن الله تعالى من صفته ومن فعله الخلق، فهو يخلق، والخلاق، والخالق.

الثاني: نفس المفعول فتقول: هذا خلق الله، كما قال تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن

(٤٠) انظر: لسان العرب، ابن منظور، ج١٠، ص٨٥، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

(٤١) انظر: جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٢، ص٢٠، دار العطاء، الرياض، ط١، ٢٠٠١م، وخلق أفعال العباد، البخاري، تحقيق: عبدالرحمن عميره، ص١١٣، دار المعارف، الرياض

(٤٢) تفسير الطبري، ج٣، ص٨.

دُونِهِۦ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿١١﴾ [لُقْمَان : ١١] أي: هذا هو المخلوق لله"(٤٣).

قال ابن تيمية: "أما المخلوق فهو اسم مفعول من خلق، ويعرف بأنه: المحدث الكائن بعد أن لم يكن، ويشمل كل ما سوى الله تعالى"(٤٤) "والمخلوق: هو تلك المخلوقات التي خلقها الله تعالى جميعها"(٤٥)

وأصل الخلاف في مسالة الخلق والمخلوق والفعل والمفعول يرجع إلى الاختلاف في إثبات الصفات الاختيارية لله تعالى فمن نفى الصفات القائمة بالله، والمتعلقة بالمشيئة، فإنه قطعا سيقول: بأن الخلق هو المخلوق، والفعل هو المفعول، لأنه يتأول الفعل الإلهي بالمفعولات، والخلق بالمخلوقات، فليس هناك فعل متعلق بالمشيئة والإرادة، والناس قد اختلفوا في هذه المسألة الكبرى على أقوال ذكرها شيخ الإسلام فقال: "مسألة الصفات الاختيارية، ونحوها من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته تعالى: هل تقوم بذاته أم لا؟ فكان السلف والأئمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والأفعال مطلقاً، والجهمية من المعتزلة وغيرهم ينكرون ذلك مطلقاً، فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في إثبات الصفات، ووافق الجهمية في نفي قيام الأفعال به تعالى وما يتعلق بمشيئته وقدرته"(٤٦)

وهنا أشير إلى الأقوال في الفرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول على النحو التالي:

القول الأول: قول جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة، "قال جمهور أهل السنة: إن فعل العبد فعل له حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله، لا يقولون: هو نفس فعل الله، ويفرقون بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول، فأفعال العباد هي كغيرها، من الحدثان مخلوقة مفعوله لله تعالى، كما أن نفس العبد، وسائر صفاته مخلوقة مفعولة لله، وليس ذلك نفس خلقه، وفعله بل هي مخلوقة ومفعولة، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به، ليست قائمة بالله، ولا يتصف بها، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته، وإنما يتصف بخلقه، وفعله كما يتصف بسائر ما يقوم بذاته، والعبد فاعل لهذه الأفعال، وهو المتصف بها وله قدرة عليها، وهو فاعلها باختياره ومشيئته، وذلك كله مخلوق لله فهي فعل العبد، وهي مفعول الرب، وهذا الفرق الذي حكاه البخاري، في كتاب خلق أفعال العباد عن العلماء قاطبة، وهو

(٤٣) شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، ص٢٤٥، دار التدمرية، ط٢، ٢٠٠٨.

(٤٤) جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٢، ص٢٠.

(٤٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبي، ج٢، ص٦٢، المكتبة العتيقة ودار التراث.

(٤٦) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٢، ص٩٩، جامعة الإمام، ، ط٢، ١٩٩١م.

الذي ذكره غير واحد من السلف والأئمة، وهو قول الحنفية، وجمهور المالكية والشافعية والحنبلية، وحكاه البغوي عن أهل السنة قاطبة، وحكاه الكلاباذي صاحب التعرف لمذهب التصوف عن جميع الصوفية، وهو قول أكثر طوائف أهل الكلام من الهشامية، وكثير من المعتزلة والكرامية"(٤٧)

واستدل من قال بالفرق بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول، بقوله تعالى: ﴿ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا ٥١﴾ [الكَهۡف : ٥١] والآية فيها: الفرق بين الخلق والمخلوق، من جهة المعني: فالخلق الذي هو: الفعل، والمخلوق هو: العالم المشاهد والذي يشمل المفعولات والمصنوعات، فالله عز وجل نفى شهود الخلق الذي بمعنى: الفعل، ولم ينفي شهود المخلوق فهو مشاهد، ولا يستقيم تفسير الآية إلا بالتفريق بين معنى الخلق والمخلوق.

قال البخاري في خلق أفعال العباد: "وإنما هو الفاعل والفعل والمفعول، فالفعل: صفة والمفعول غيره، وبيان ذلك: في قوله تعالى: ﴿ مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدٗا ٥١﴾ [الكَهۡف : ٥١] ولم يرد بخلق السموات نفسها، وقد ميز فعل السموات من السموات، وكذلك فعل جملة الخلق، وقوله: (ولا خلق أنفسهم) [الكهف: ٥١](٤٨).

أما بالنسبة لصفات الأفعال فأهل السنة على الإثبات مع التنزيه دون تفريق بينها وبين صفات الذات قال ابن تيمية: ومعلوم أن عقيدة السلف تقوم على إثبات جميع الصفات الذاتية منها والفعلية، وأثبتوا أن الله متصف بذلك أزلا، وأن الصفات الناشئة عن الأفعال موصوف بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة(٤٩) قال أيضا: "الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبته، ورضاه،

(٤٧) انظر: منهاج السنة، ابن تيمية، ج٢، ص ٢٩٨، مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٢، ص٢١٩

(٤٨) خلق أفعال العباد، البخاري، ص١١٣.

(٤٩) انظر: مجموع الفتاوى، ج٦، ص١٤٩، ٥٢٠، ٥٢٥.

ورحمته، وغضبه، وسخطه، ومثل خلقه، وإحسانه، وعدلة، ومثل استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة "(٥٠)

فأهل السنة يرون أن صفات الأفعال قائمة بذات الله، متعلقة بالمشيئة من جهة آحادها لا من جهة نوعها ويرون أن الحوادث التي توجد شيئا بعد شيء يمتنع أن تكون بفعل قديم أزلي، ويرون أن كمال الآحاد حين وجودها لا قبل ذلك، وفعل الله تعالى كمال وليس لأفعاله مثيل ولا تماثل فعل المخلوقين فالله تعالى لا يعجزه شيء أراده، قال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧﴾ [هُود : ١٠٧]

القول الثاني: قول من قال الخلق هو المخلوق والفعل هو المفعول، "كما يقوله: الجهم بن صفوان"(٥١)، "ومن وافقه كالأشعري، وطائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، يقولون: إن أفعال العباد هي فعل الله"(٥٢).

فأصحاب هذا القول لا يفرقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول، فليس لله تعالى أفعال قائمة بذاته تعالى متعلقة بالمشيئة والإرادة، وبالتالي فإن أفعال العبد هي عين مفعولات الله تعالى، فقالوا: فعل تعالى للشيء هو عين المفعول، واعتقدوا أن كل أفعال الله مفعولة له منفصلة عنه، فلا يمكن حينئذ إثبات فعل للعبد، قال ابن تيمية: "ثم من هؤلاء من قال إنه ليس لله فعل يقوم به فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله، وخلقه ومخلوقه... فمن لم يفرق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول إذا قال: إنها فعل الله تعالى، وليس لمسمى فعل الله عنده معنيان، وحينئذ فلا تكون فعلا للعبد، ولا مفعولة له بطريق الأولى"(٥٣)

(٥٠) مجموع الفتاوي، ج٦، ص٢١٧.
(٥١) خلق أفعال العباد، البخاري، ص١١٣
(٥٢) منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٢، ص ٢٩٦.
(٥٣) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٨، ص١٢٢.

قال ابن فورك وهو يحكي ما يعتقده الأشعري في الخلق والمخلوق: قال: "إن عين الخلق هو المخلوق...إن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق[٥٤] وهنا يحسن بيان مذهب الأشاعرة في صفات الأفعال على وجه الاختصار:

اتفق الأشاعرة على إثبات سبع صفات[٥٥] وكلها عندهم قديمة، أزلية وقالوا: "لم يزل الصانع حيا عالما قادرا سميعا بصيرا متكلما مريدا[٥٦] ويزيد بعض متقدميهم ومحققيهم غير هذه السبع، ووافقهم على أزلية الصفات العقلية الماتريدي وزاد صفة التكوين[٥٧]

وأما الصفات الفعلية فهي حادثة وليست أزلية وليست قائمة بالذات، قال الغزالي: "أعلم أن الكلام القائم بنفسه قديم وكذا جميع صفاته إذ يستحيل أن يكون محلا للحوادث داخلا تحت التغير بل يجب للصفات من نعوت القدم ما يجب للذات فلا تعتريه التغيرات ولا تحله الحادثات بل لم يزل في قدمه موصوفا بمحامد الصفات ولا يزال في أبده كذلك منزها عن تغير الحالات لأن ما كان محل الحوادث لا يخلو عنها وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث وإنما ثبت نعت الحدوث للأجسام من حيث تعرضها للتغير وتقلب الأوصاف فكيف يكون خالقها مشاركا لها في قبول التغير"[٥٨]

يظهر خطأ من قال معنى الخلق هو المخلوق والفعل هو المفعول من وجوه عدة:

الأول: تزول الشبهة، بالتفريق بين فعل الله القائم به، وبين المفعولات المنفصلة عنه، فالعبد له فعل حقيقة، وينسب إليه الفعل من جهة التسبب، وفعل العبد ليس قائم بالله تعالى، "وأما من قال: خلق الرب تعالى لمخلوقاته ليس هو

(٥٤) مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، ص٩٨، دار المشرق، بيروت ١٩٨٧م

(٥٥) انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، ص ٣٢٢، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٧٧.

(٥٦) التمهيد، الباقلاني، تحقيق: رتشرد يوسف مكارثي، ص٢٨، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٥٧م.

(٥٧) التوحيد، أبو منصور الماتريدي، ص١١٩ ، ١٢٩، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

(٥٨) قواعد العقائد، الغزالي، المحقق: موسى محمد علي، ص١٨٦، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

نفس مخلوقاته، قال: إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات، ومفعولة للرب كسائر المفعولات، ولم يقل أنها نفس فعل الرب وخلقه، بل قال: أنها نفس فعل العبد، وعلى هذا تزول الشبهة"(٥٩)

الثاني: من قال بأن أفعال العباد هي أفعال الله تعالى يلزمه القول بأن كل قبيح يفعله العبد يُعد فعلاً لله تعالى قال ابن تيمية: "فاضطروا إلى أن جعلوا نفس ما يفعل العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد"(٦٠)

الثالث: الأشاعرة يؤوّلون الصفات الفعلية، والسبب في ذلك أنهم يرون أن الأفعال حادثة، والحادث لا يقوم إلا بحادث، فنسبة الأفعال إلى الله يلزم منها عندهم أنه حادث، ولذلك نفوها عن الله تعالى، قال الرازي: والدليل عليه أن كل ما كان قابلا للحوادث فإنه يستحيل خلوه عن الحوادث وكل ما كان يمتنع خلوه عن الحوادث فهو حادث ينتج أن كل ما كان قابلا للحوادث فإنه يكون حادثا وعند هذا نقول الأجسام قابلة للحوادث فيجب كونها حادثة ونقول أيضا إن الله تعالى يمتنع أن يكون حادثا فوجب أن يمتنع كونه قابلا للحوادث(٦١)

والرد على ذلك: بالقول: أنا ننكر أن معنى أن أفعال الله حادثة أنها مخلوقة، بل معناها أنها متجددة أي: متعلقة بالمشيئة، فهو سبحانه يفعل ما يشاء، وأثر فعل الله في العباد هو الذي يوصف بأنه مخلوق، فخلق الله للعبد معناه وجود فاعل وفعل ومفعول، فالفاعل هو الله تعالى، والفعل هو الخلق منه سبحانه متى شاء وهو غير مخلوق، والمفعول هو العبد المخلوق. ومن جهة أخرى يقال لهم كما قال ابن تيمية: "إن الذين نفوا قيام الأمور الاختيارية بذات الله تعالى، وسموا ذلك نفي حلول الحوادث به، ليس لهم على ذلك حجة صحيحة: لا عقلية ولا سمعية، بل الذين نفوا ذلك من جميع الطوائف يلزمهم القول به"(٦٢) وقد بسط شيخ الإسلام المسألة في عدة ومواطن من كتبه(٦٣)

---

(٥٩) مجموع الرسائل والمسائل، ابن تيمية، السيد محمد رشيد رضا، ج٥، ص١٤٥، لجنة التراث العربي.

(٦٠) مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٨، ص١٢٨.

(٦١) معالم أصول الدين، الرازي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، ص٤٩، الناشر: دار الكتاب العربي – لبنان.

(٦٢) درء التعارض، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٩، ص١٨٩.

(٦٣) بيان تلبيس الجهمية، ج٣، ص٢٣٧، ج٤، ص ٢٣٧، مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٢٦هـ، شرح العقيدة الأصفهانية، تحقيق: محمد رياض الأحمد، ص١١٥، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ، مجموع الفتاوي، ابن تيمية، ج٦، ص٢٢٢، ج١٢،ص ٣١٩.

الشبهة الثانية: نفي الأسباب والقوى في الأشياء:

تأثير القوى والأسباب معلوم عقلا، وهو من المحسوس الذي لا يمكن إنكاره، "كالعلم بأن أكل الخبز ونحوه يشبع، وشرب الماء ونحوه يروى، ولبس الحشايا يوجب الدفأ، والتجرد من الثياب يوجب البرد، ونحو ذلك"(٦٤)

وهذا التأثير ليس على سبيل الاستقلال، بل لا بد أن تتوفر له شروطه، وتنتفي عنه الموانع، والله خالق السبب والمسبب، فالتأثير الذي في الأسباب له معني يختلف عن معنى الخلق والإيجاد، وهذا الذي دل عليه السمع والعقل، وليس في ذلك أي أشكال، قال ابن القيم في الرد على منكري الأسباب: "الأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته، منقادة لحكمه، إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم، وإغراق الماء على كليمه وقومه، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قوامها، وإن شاء خلى بينها وبين اقتضائه لآثارها، فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا، فأي قدح يوجب ذلك في التوحيد؟ وأي شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه"(٦٥)

والذي يُقال في الأسباب يقال في قدرة العبد في فعله، فالقول بعدم تأثير القدرة في مقدورها مطلقا، يتنافى مع مسؤولية العبد عن فعله، والقول بستقلالها التام يتعارض مع عموم وشمول قدرة الله وقهره لخلقه، فالتوسط في الباب بالقول بأن قدرة العبد غير تامة، وهي مؤثرة لا على سبيل الاستقلال، وتحتاج إلى غيرها من الأسباب لتنفذ بعد مشيئة الله تعالى.

والخلاف في إثبات القوى والأسباب على قولين:

القول الأول: إثبات الأسباب والقوى وتأثيرها في الأشياء، وهو قول جمهور أهل السنة، وجمهور العقلاء من المسلمين، وغير المسلمين وأهل الكلام والفقة والحديث والتصوف، وغير أهل السنة من المعتزلة وغيرهم فيثبتون الأسباب،"ويقولون: كما يعلم اقتران أحدهما بالآخر، فيعلم أن في النار قوة تقتضى التسخين، وفي الماء قوة تقتضى

(٦٤) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص٩٣، دارالمعرفة، بيروت.

(٦٥) ابن القيم، شفاء العليل، ص٣٧٨.

التبريد، وكذلك في العين قوة تقتضى الأبصار، وفي اللسان قوة تقتضى الذوق، ويثبتون الطبيعة التي تسمى الغريزة، والنجيزة والخلق والعادة، ونحو ذلك من الأسماء"(٦٦)

فأهل السنة يقولون: بأن العبد فاعل لفعله، وله قدرة واستطاعة حقيقة، من غير استقلال بالتأثير، فالعبد فاعل وفعله سبب وله أثر كتأثير بقية الأسباب في مسبباتها، والله خالق السبب والمسبب، ومع ذلك فلا بد أن تتوفر شروط آخرى وتنتفي الموانع، حتى يقع الفعل، "فالعبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقة، واستطاعة حقيقة، وهم- أي أهل السنة- لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرون بما دل عليه الشرع والعقل، من أن الله يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب، وينبت النبات بالماء، ولا يقولون إن القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها، بل يقرون أن لها تأثيراً لفظاً ومعنى... ويقولون: هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها، والله تعالى خالق السبب والمسبب"(٦٧)

وأدلة ذلك من القرآن كثيرة "كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦٓۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٥٧﴾ [الأعراف : ٥٦ - ٥٧] وقال تعالى: ﴿يَهۡدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٦﴾ [المائدة : ١٦] وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِى بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البقرة : ٢٦] فأخبر أنه يفعل بالأسباب، ومن قال: يفعل عندها لا بها، فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع ... كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله، وأضاف فعله إلى غيره، وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب

(٦٦) الرد على المنطقيين، ابن تيمية ص٩٣.

(٦٧) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج٣، ص١٢، ١٣.

آخر في حصول مسببه، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلا الله وحده... فالنار التي جعل الله فيها حرارة، لا يحصل الإحراق إلا بها، وبمحل يقبل الإحتراق، فإذا وقعت على معدن كالياقوت لا تحرقه...."(٦٨)

وخلاصة المسألة يجملها لنا ابن تيمية فيقول: "إن تأثير قدرة العبد في مقدورها، كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، والسبب ليس مستقلا بالمسبب، بل يفتقر إلى ما يعاونه، فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور، وأيضا فالسبب له ما يمنعه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد والله تعالى خالق السبب وما يعينه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد"(٦٩)

القول الثاني: قول من لا يثبت الأسباب والعلل، من أهل الكلام كالجهم بن صفوان، الذي يزعم: "أن لليس للعبد قدرة ألبتة"(٧٠) "وموافقيه في ذلك مثل: أبي الحسن وأتباعه، يجعلون المعلوم اقتران أحد الأمرين بالآخر، لمحض مشيئة القادر المريد، من غير أن يكون أحدهما سببا للآخر ولا مولدا له(٧١) فالعبد –على قولهم– ليس له فعل ولا قدرة، والترجيح من الله تعالى بمحض مشيئته دون أن يكون لقدرة العبد أثر في المقدور بحيث لا تكون هناك قدرة ولا فعل للعبد أصلا

وبالتالي فإن العبد لا يملك آلة تمكنه من الترجيح، فيكون الترجيح من الله تعالى، بمحض مشيئته وإرادته، دون أن يكون للعبد دور ولا أثر، لأن العبد بلا قدرة ولا فعل مؤثر.

أما قول الأشعرية فإنها لا تقر بتأثير الأسباب في المسببات وتقول: أن الاقتران عادي بين السبب والمسبب، وبالتالي: فليس لقدرة العبد أثر في فعله، كما تقول الجبرية، طردا على أصلهم بنفي تأثير الأسباب في مسبباتها.

قال القاضي الباقلاني: " فأما ما يهذون به كثيراً من أنهم يعلمون حساً واضطراراً أن الإحراق والإسكار الحادثين واقعان عن حرارة النار وشدة الشرب فإنه جهل عظيم. وذلك أن الذي نشاهده ونحسه إنما هو تغير حال الجسم

(٦٨) ابن تيمية، التدمرية، تحقيق: محمد عودة السعوي، ص٢١٠-٢١٢، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٤، ١٩٩٦م.

(٦٩) منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٣، ص ١١٤.

(٧٠) ابن تيمية، منهاج السنة، تحقيق: محمد رشاد سالم ،ج١، ص٣٩٧.

(٧١) الرد على المنطقيين، ابن تيمية، ص٩٣.

عند تناول الشراب ومجاورة النار وكونه سكران ومحترقاً ومتغيراً عما كان عليه فقط، فأما العلم بأن هذه الحال الحادث المتجددة من فعل من هي فإنه غير مشاهد بل مدرك بدقيق الفحص والبحث فمن قائل يقول إنه من فعل قديم مخترع قادر، وهو الحق الذي نذهب إليه"(٧٢)

قال الغزالي: "الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً، وبين ما يعتقد مسبباً، ليس ضرورياً عندنا، بل كل شيئين، ليس هذا ذاك، ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما، متضمناً لإثبات الآخر، ولا نفيه متضماً لنفي الآخر، فليس من الضرورة وجود أحدهما، وجود الآخر.... فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه، يخلقها على التساوق لا لكونه ضرورياً في نفسه، غير قابل للفوت بل في المقدور خلق الشبع دون الأكل، وخلق الموت دون جز الرقبة... بل نقول: فاعل الاحتراق، بخلق السواد في القطن، والتفريق في أجزائه، وجعله حراقاً، أو رماداً، هو الله تعالى، إما بوساطة الملائكة، أو بغير وساطة، فأما النار وهي جماد، فلا فعل لها"(٧٣)

والغزالي ينفي تأثير الأسباب، وينفي التلازم بين الأسباب والمسببات، وهذا يقتضي أن لا أثر لقدرة العبد في فعله لأنها من جملة الأسباب، والأسباب كلها لا تأثير لها في المسببات، وبناءً على ذلك، فإن العبد لا يملك آلة الترجيح، فلم يبقى إلا أن يقال الترجيح من الله تعالى، ولا أثر لقدرة العبد في فعله.

ويتبين مما سبق بأن الأشعرية لا تقر بتأثير الأسباب في المسببات بل تقول: أن الاقتران عادي بين السبب والمسبب وبالتالي فليس لقدرة العبد أثر في فعله طردا على أصلهم بنفي تأثير الأسباب في مسبباتها، ومن نفى تأثير الأسباب قال: إن إثبات المعجزات لا يتحقق، إلا إذا تم نفي الأسباب والقوى في الأشياء، إذ أن النبي يأتي بما فيه خرق للعادة، قال الغزالي: "والقول بإثبات ضرورة الأسباب مع المسببات يتعارض مع إثبات المعجزة"(٧٤)

والصواب أن يقال: إن إثبات الأسباب ليس فيه إبطال للمعجزات، لأن الأسباب قد تتخلف بقدرة الله، وليس مؤثرة بذاتها استقلالا، فلا تأثير لها إلا مع وجود أسباب أخرى، وارتفاع الموانع عنها، ومن يثبت القوى والأسباب، لا يقول بالضرورة، وعدم التخلف بين السبب والمسبب.

---

(٧٢) التمهيد، الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ص٦٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

(٧٣) تهافت الفلاسفة، الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ص ٢٣٩،٢٤٠، ط٦ ، دار المعارف.

(٧٤) تهافت الفلاسفة، الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ص ٢٣٦.

الشبهة الثالثة: قالوا: يلزم من بإثبات قدرة العبد قصور في قدرة الله عن بعض خلقه، لأنهم رأوا أن وجود مؤثر آخر سوى الله يُعد عجزاً في القدرة وهي مطلقة وتحديد للمشيئة وهي عامة، فقال: بنفي أثر قدرة العبد في أفعاله ليُحافظوا على كمال قدرة الله تعالى وعموم المشيئة الإلهية، "مشيئة الله تعالى مطلقة وعامة وهذا من ضروريات العقول، وبالتالي فإن الله يفعل ما يشاء، ولا يجوز أن يعترض عليه المعترضون(٧٥)

والرد عليهم من وجوه:

الوجه الأول: ما ذكر من لوازم تلزم من قال: بأن العبد مستقل بقدرته ومشيئته، وهذا لا نقول به بل نقول بمقتضى العقول بوجود قدرة للعبد تحت قدرة الله يفعل بها، فتكون أعمال العبد فعلا للعبد ومخلوقة لله تعالى.

الوجه الثاني: إن الله عز وجل خلق الأسباب وهذه الأسباب فيها قدرة وقوى وطاقة ولها تأثير محسوس لا يمكن إنكاره وهذا التأثير ليس على سبيل الاستقلال بل لا بد أن تتوفر له شروطه وتنتفي عنه موانعه والله خالق السبب والمسبب، فالتأثير الذي في الأسباب له معني يختلف عن معنى الخلق والإيجاد

الوجه الثالث: "نفي أثر قدرة العبد في أفعاله يبقي الإشكال قائما، وهو ما علاقة القدرة الحادثة بأفعال العبد مع نفي أي أثر للقدرة في إحداث الفعل أو في صفته؟ ثم علام يكون الثواب والعقاب في الآخرة إذا كان الإنسان مسلوب التأثير في أفعاله؟ ثم كيف يصح التكليف من عبد لا يستطيع أن يؤثر في أفعاله؟"(٧٦) قال ابن القيم: "وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لا خفاء به؛ فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهي، وأمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور، ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر؛ فإن متعلق الأمر! والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوصف بطاعة أو معصية؟ وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب، وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكاما جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة، لا أنها بأسباب طاعاتهم ومعاصيهم(٧٧)

(٧٥) العقيدة النظامية، الجويني، تحقيق: الكوثري، ص٤٤، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢م.

(٧٦) قضية الألوهية، الجليند، ص١٣٣، ١٥٥، ١٥٦، ٣٤.

(٧٧) شفاء العليل، تحقيق: زاهر بن سالم بَلفقيه، ج١، ص ٤٥٦، دار عطاءات العلم (الرياض) ط٢، ٢٠١٩م

الشبهة الرابعة: قالوا: "لما كان الله تعالى فعالا وكان لا يشبهه شيء من خلقه وجب ألا يكون أحد فعالا غيره(٧٨)

والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: "إن الاشتراك في الأسماء لا يقع من أجله التشابه ألا ترى أنك تقول الله الحي والإنسان حي والإنسان حليم كريم عليم، والله تعالى حكيم كريم عليم، فليس هذا يوجب اشتباها بلا خلاف(٧٩)

الوجه الثاني: العقل والشرع يقتضي عدم قياس أفعال الله بأفعال العباد، فإثبات فعل العبد لا يلزم منه قياسه بفعل الله تعالى قال ابن الجوزي: "غير أن الحق سبحانه لا تقاس أفعاله على أفعالنا... ومن قاس فعله على أفعالنا، غلط الغلط الفاحش"(٨٠).

الوجه الثالث: يقال لهم من باب الإلزام لهم بأن الله تعالى موصوف: بأنه موجود وأنه حي عليم، فهل يقال: بأن المخلوق لا يجوز أن يتصف بأنه: موجود أو حي أو عليم، والصحيح خلافه، بناء على أن تشابه الأسماء لا يلزم منه تشابه الحقائق فالله تعالى له صفات تليق بذاته لا تشبه صفات المخلوقين، وكذلك له أفعال تليق بذاته العالية لا تماثل أفعال المخلوقين وهذا معلوم ببداهة العقول.

الشبهة الخامسة: قالوا: "إذا أراد الله تحريك جسم وأراد العبد تسكينه: فإما أن يمتنعا معاً، وهو محال، لأن المانع من وقوع مراد كل واحد منهما هو وجود مراد الآخر، فلو امتنعا معاً لوجدا معاً، وهو محال، أو لوقعا معاً، وهو محال، أو يقع أحدهما وهو باطل، لأن القدرتين متساويتان في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد، والشيء

(٧٨) الفصل، ابن حزم، ج٣، ص١٥ الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة

(٧٩) الفصل، ابن حزم، ج٣، ص١٦

(٨٠) صيد الخاطر، ابن الجوزي، ص٣٣٧، دار القلم دمشق، ط١، ٢٠٠٤م

الواحد حقيقة لا تقبل التفاوت فإذن القدرتان بالنسبة إلى اقتضاء وجود ذلك المقدور على السوية، وإنما التفاوت في أمور خارجية عن هذا المعني، وإذا كان كذلك امتنع الترجيح(٨١).

وبعبارة أخرى يقولون: "دخول مقدور واحد تحت قدرتين محال، وحينئذ إما أن يكون فعل العبد مقدورا لله فقط، وإما أن يكون مقدورا للعبد فقط، والثاني غير مسلم، لأن الدليل من العقل والنقل قضى بأن المؤثر في جميع الأشياء، ومنها أفعال العباد هو الله تعالى، وبالتالي لا يمكن أن يكون للعبد تأثير في شيء منها، فيكون مضطرا في جميع أفعاله(٨٢)

الرد على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: هذه الشبهة مبنية على "تناقض الإرادتين وهذا ممتنع، فإن العبد إذا شاء أن يكون شيء لم يشاء حتى يشاء الله مشيئته كما قال تعالي: (لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) [التكوير: ٢٨-٢٩]، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فإذا شاءه الله جعل العبد شائياً له، وإذا جعل العبد كارها له غير مريد له، لم يكن هو في هذه الحال شائياً له. فهم بنوا الدليل على تقدير مشيئة الله له، وكراهة العبد له، وهذا تقدير ممتنع، وهذا نقلوه من تقدير بين إلهين، وهو قياس باطل، لأن العبد مخلوق لله هو وجميع مفعولاته، ليس هو مثلاً لله ولا نداً، ولهذا إذا قيل ما قاله أبو إسحاق الإسفراييني: من أن فعل العبد مقدور بين قادرين، لم يرد به بين قادرين مستقلين، بل قدرة العبد مخلوقة لله، وإرادته مخلوقه لله، فالله قادر مستقل، والعبد قادر بجعل الله له قادراً، وهو خالقه وخالق قدرته وإرادته وفعله، فلم يكن هذا نظير ذاك(٨٣).

الوجه الثاني: لا بد من التفريق بين ما يضاف إلى قدرة الله تعالى وما يضاف إلى قدرة العبد من أفعال العباد، وتقرير إن القدرة تتناول الفعل القائم بالقادر ومقدوره المباين له

وبيان ذلك: إن لله تعالى قدرة تليق بجلاله تتناول فعله سبحانه ومقدوره المباين له ومن ذلك أفعال العباد، فالله سبحانه له كمال القدرة وللعبد أيضا قدرة تتناول فعله ومقدوره، وقدرة العباد وإراداتهم مخلوقة لله تعالى والله سبحانه

(٨١) درء التعارض، ابن تيمية، ج١، ص٨٤.

(٨٢) القول السديد في علم التوحيد، أبو دقيقة، تحقيق: عوض الله حجازي، ص١١٠، ١١١ - بدون تاريخ

(٨٣) درء التعارض، ابن تيمية، ج١، ص٨٥.

إذا أراد الفعل من عبده خلق له القدرة عليه فتكون إضافة الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، وإلى قدرة الرب سبحانه إضافة المخلوق إلى خالقه، وعلى هذا يمكن وقوع المقدور بقدرة العبد وقوع المسبب بسببه، والسبب والمسبب كلها أثر قدرة الله تعالى، وهذا التعبير أولى من التعبير بوقوع مقدور بين قادرين لفساد هذا التعبير ووقوع التلبيس فيه(٨٤)

قال ابن القيم: " يضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين، قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر ... وإذا عرف هذا فنقول: الفعل وقع بقدرة الرب خلقاً وتكويناً، كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه، وبقدرة العبد سبباً ومباشرة، فالقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته"(٨٥)

الشبهة السادسة: قولهم بأن "العبد إذا كان قادرا على الطاعة والمعصية، فلو لم يحدث سبب يوجب وقوع أحدهما دون الآخر لزم الترجيح بلا مرجح"(٨٦) وهذا يؤدي إلى نفي الصانع والقول بأن الطبيعة(٨٧) هي التي أوجدت هذا العالم، قال الرازي: "إن العبد لو كان موجدا لفعله بقدرته واختياره، مستقلا في ذلك، لكان متمكنا من فعله وتركه، ويلزم على ذلك أن يكون ترجح فعله على تركه محتاجا إلى مرجح، لأنه لو لم يتوقف على ذلك المرجح لكان صدوره اتفاقيا لا اختياريا، وأيضا لو لم يكن محتاجا إلى مرجح لكان وقوع أحد الجائزين غير مفتقر إلى سبب، فينسد باب إثبات الصانع، وألا يكون لهذا العالم صانع أوجده ورجح أحد طرفيه الجائزين على الآخر، وهذا باطل، فيبطل ما يؤدي إليه"(٨٨)

والجواب عن هذا من وجوه:

---

(٨٤) نقد أدلة الرازي العقلية في القول الجبر، سلطان بن عبيد العربي، ١٧٩.

(٨٥) شفاء العليل، ج١، ص٤٢٨، تحقيق: زاهر بن سالم بَلفقيه، ط٢، ٢٠١٩، دار ابن حزم، بيروت

(٨٦) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ج٩، ص١٦٦.

(٨٧) انظر: الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد، تحقيق: محمد عابد الجابري ، ص١٦٩، مركز دراسات الوحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

(٨٨) الأربعين، الرازي، أحمد حجازي السقا، ج١، ص٣٢٢-٣٢٣، مكتبة الكليات الأزهرية

الأول: قوله: العبد لو كان موجدا لفعله بقدرته واختياره، مستقلا في ذلك هذه المقدمة ليست مسلمة بل قدرة العبد سبب وواسطة وليس العبد موجدا أو مستقلا بفعله، كما سبق بيانه.

الثاني: "إذا كان العبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله تعالى، وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث بأسباب يخلقها الله تعالى يجب وجود الحادث عندها وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالقا لفعل العبد، ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما يجب وجود الفعل؛ لأن هذا سبب تام للفعل، فإذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب والله هو الخالق للمسبب أيضا، كما أنه إذا خلق النار في الثوب فإنه لا بد من وجود الحريق عقيب ذلك، والكل مخلوق لله تعالى"(٨٩).

الثالث: إن إبطال الأسباب فيه إلغاء الحكمه الإلهية قال ابن رشد: "القول بأن الله أجرى العادة بهذه الأسباب وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قول بعيد جداً عن مقتضى الحكمة، بل هو مبطل لها، لأن المسببات إن كان يمكن أن توجد من غير هذه الأسباب على حد ما يمكن أن توجد بهذه الأسباب فأي حكمة في وجودها عن هذه الأسباب...فلا فاعل هاهنا إلا الله: إذ كان مخترع الأسباب! وكونها أسباباً مؤثرة، هو بإذنه وحفظه لوجودها "(٩٠)

(٨٩) منهاج السنة، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ج٣، ص ٢٦٩.

(٩٠) الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد، تحقيق: محمد عابد الجابري، ص١٧٠،١٦٧.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين.

وبعد: فمن خلال الدارسة توصلت إلى نتائج هامة، أجملها فيما يلي:

أولا: توسط أهل السنة في باب القدر، فلم يجعلوا العبد خالقا لفعل نفسه، مستقلا بالتأثير، كما قالت: المعتزلة، ولم ينفوا فعل العبد وقدرته، كما قالت: الجبرية، بل توسطوا في هذا الباب؛ بحيث: قالوا: الله خالق فعل العبد، والعبد فاعل لفعله على الحقيقة، وله قدرة وإرادة واختيار، وله تأثير في فعله كتأثير الأسباب في مسبباتها.

ثانيا: مقالة الأشاعرة في الكسب تتلخص في إثبات قدرة حادثة للعبد غير مؤثرة في مقدورها، ولا يقع بها مقدور ولا صفة من صفاته، بل المقدور بجميع صفاته واقعٌ بالقدرة القديمة، وعامة الأشاعرة على نفي تأثير قدرة العبد في فعله

ثالثا: الشبهات العقلية التي أخذ بها الأشاعرة لا تقوى أمام النص، والعقل الصحيح.

رابعا: هناك شبهات عقلية أدت إلى ظهور مقالة الكسب منها: حصر معنى القدرة بالخلق والإيجاد، وعدم التفريق بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق، ونفي أثر الأسباب في مسبباتها، وغيرها من الشبهات.

خامسا: لا تعارض عقلي بين إضافة الفعل للعبد على الحقيقة من جهة التسبب والكسب، وإضافة الفعل خلقا وإيجادا إلى الله تعالى، فالله خالق كل شيء، والعبد فاعل لفعله ومسؤول عنه مجازى به.

سادسا: خطورة الانحراف في باب القدر لما يترتب عليها من أقوال ولوازم باطلة مناقضة للشرع والعقل معا.

المراجع والمصادر

١. الأربعين، الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية

٢. الاستغاثة في الرد على البكري، ابن تيمية، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، دار المنهاج الرياض ط١، ١٤٢٦هـ

٣. الأسماء والصفات، البيهقي، تحقيق: عبدالله الحاشدي، ج١، ص١١١، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٩٩٣م.

٤. الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، الطوفي، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م

٥. الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ضمن كتاب الكشاف، ابن المنير، تحقيق: أبي عبدالله الداني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م .

٦. بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، مجمع الملك فهد، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.

٧. تبيين كذب المفترى، ابن عساكر، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٨. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، الأسفراييني، كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، لبنان ط١، ١٩٨٣م.

٩. التدمرية، ابن تيمية، تحقيق: محمد عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٤، ١٩٩٦م.

١٠. تفسير ابن كثير، ابن كثير، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.

١١. تفسير الطبري، الطبري، تحقيق: عبدالله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

١٢. التمهيد، الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، ط١، ١٩٨٧م

١٣. تهافت الفلاسفة، الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ط٦ ، دار المعارف.

١٤. التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، الناشر: دار الجامعات المصرية – الإسكندرية

١٥. جامع الرسائل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار العطاء، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.

١٦. الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي، تحقيق: محمد علي معوض، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ – ١٤١٨ هـ.

١٧. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، دار الكتب العلمية.

١٨. خلق أفعال العباد، البخاري، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض.

١٩. درء التعارض، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٩٩١م.

٢٠. الرازي، المطالب العالية، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢١. الرد على المنطقيين، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت

٢٢. رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، الأشعري، تحقيق: عبدالله شاكر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١٤١٣هـ.

٢٣. شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رياض الأحمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ،

٢٤. شرح العقيدة الطحاوية، عبدالرحمن البراك، دار التدمرية، ط٢، ٢٠٠٨.

٢٥. شرح عقيدة ابن أبي زيد القيرواني، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دبي: دار البحوث للدراسات، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٦. شفاء العليل، ابن القيم، تحقيق: زاهر بن سالم بَلفقيه، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠١٩م.

٢٧. شفاء العليل، ابن القيم، تحقيق: مصطفى أبو النصر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م، مكتبة السوادي، السعودية.

٢٨. صيد الخاطر، ابن الجوزي، دار القلم دمشق، ط١، ٢٠٠٤م

٢٩. العقيدة النظامية، الجويني، تحقيق: الكوثري، طبعة المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٢م

٣٠. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

٣١. فتح الباري، ابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠م.

٣٢. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت

٣٣. الفصل، ابن حزم، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٣٤. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، المقالات لأبي القاسم البلخي، تحقيق: فؤاد السيد، دار الفارابي، ط١، ٢٠١٧م.

٣٥. قانون التأويل، ابن العربي، محمّد السّليماني الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة، جَدّة، مؤسَسَة عُلوم القرآن، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٣٦. قضية الألوهية، تأليف محمد السيد الجليند، ٢٠٠١م، دار قباء، القاهرة.

٣٧. قواعد العقائد، الغزالي، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٣٨. القول السديد في علم التوحيد، أبو دقيقة، تحقيق: عوض الله حجازي، بدون تاريخ.

٣٩. الكشف عن مناهج الأدلة، ابن رشد، تحقيق: محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٠. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤١. لوامع الأنوار البهية، السفاريني، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٩٨٢م

٤٢. مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، ابن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت ١٩٨٧م

٤٣. مجموع الرسائل والمسائل، ابن تيمية، السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٤٤. مجموع الفتاوي، ابن تيمية، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، طبعة ٢٠٠٤م.

٤٥. مذاهب الإسلاميين، الأشعري، عبدالرحمن بدوي، ط٣، ١٩٨٣م، دار العلم للملايين، بيروت

٤٦. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤٧. معالم أصول الدين، الرازي، المحقق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي – لبنان

٤٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق: : هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٤٩. الملل والنحل، الشهرستاني، مؤسسة الحلبي.

٥٠. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م.

٥١. المواقف في علم الكلام، الأيجي، مكتبة المتنبي، القاهرة .

٥٢. نقد أدلة الرازي العقلية في القول الجبر، سلطان بن عبيد العربي، مجلة الأندلس، جامعة الشلف– الجزائر، العدد ١٤، ١٤٤٠هـ، السنة الرابعة.